الفصل الثالث

الماركسية وقضايا التنمية والتخلف

أولا ـــ التنمية والتخلف: البديل الماركسي

ثانيا ـــ الخصوصية التاريخية

1. الجذور التاريخية لمفهوم الخصوصية التاريخية

2. الخصوصية التاريخية الدلالة والحدود

3. الخصوصية التاريخية كأداة للتنظير للواقع الاجتماعي

الفصل الثالث

الماركسية وقضايا التنمية والتخلف

تحتل النظرية الماركسية مكانة بارزة في مجال الدراسات الاجتماعية المعنية بقضايا التنمية والتخلف، رغم تمحورها أساسا حول دراسة التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية للرأسمالية. وإذا كانت المادية التاريخية تؤكد على أن تطور كل مجتمع يتحدد بفعل قوانينه النوعية والقوانين العامة للتطور الاجتماعي كله، أو لبعض مراحله المختلفة[عبد الوهاب إبراهيم، 1984، 37]، فإن المهتمين بهذه النظرية ينظرون إلى التنمية على أنها عملية Process تغيير مقصود وشامل للوفاء بالاحتياجات الأساسية لأغلبية الشعب[عبد الباسط عبد المعطي و عادل الهواري، 1987، 198]، وتقوم على أساس التمركز حول الذات وليس التوجه نحو الخارج، وتعتمد على عنصرين أساسيين: الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج الرئيسية، وتخصيص الموارد عن طريق التخطيط الوطني الشامل؛ هذا وتنظر الماركسية المحدثة من جهتها إلى التنمية على أنها تتضمن تحسينا حقيقيا في المستوى العام للحياة بالنسبة لجميع السكان بالإضافة إلى تقليل التفاوت الهائل في توزيع الثروة والدخل. ومن ناحية أخرى، يؤكد أنصار هذه المدرسة على أن التنمية يجب أن تحقق أهدافا وطنية تنبع أساسا من الظروف التاريخية للبلدان النامية، على اعتبار أن أي دراسة لواقع التنمية والتخلف لابد وأن تنطلق من بحث الأبعاد التاريخية للتخلف[مريم عبد الحميد، 1987، 108:109].

ونظرا لغزارة التراث المكتوب حول الماركسية ومرتكزاتها الأساسية، فإننا نحاول في هذا الفصل إثارة بعض المسائل المرتبطة بواقع التنمية والتخلف في البلدان النامية، آخذين في الاعتبار أن الإطار الفكري الذي قدمه ماركس Marx في

هذا المجال لا يمكن أن يعد من قبيل النظرية المتكاملة في التنمية. ويدور هذا الإطار في عمومه حول ارتباط فهم النظام القائم بنقده، والعلاقة بين البناء التحتي والبناء الفوقي، ازدهار الرأسمالية ودورها في عملية التغيير وحتمية الثورة.

أولا)ـ التنمية والتخلف: البديل الماركسي

يشير انجلز Engles إلى أن المادية التاريخية تشكل قانون تطور التاريخ البشري، ووصف فائض القيمة بالقانون الخاص لحركة أسلوب الإنتاج الرأسمالي، في حين يؤكد لينين Lenin أن المفهوم المادي للتاريخ أصبح بعد صدور رأس المال مرادفا لعلم الاجتماع، أما كونستانتينوف Konstantinov و كيل Kell فيعتقدان أن المادية التاريخية هي الإطار الأساسي لعلم الاجتماع، حيث تمده بالأسس النظرية والمنهجية، وتقدم له حلا علميا للسؤال المعرفي العام الخاص بالمجتمع، ومنه تتضح العلاقة بين الوجود الاجتماعي والوعي الاجتماعي[عبد الوهاب إبراهيم، 1984، 37].

وبهذا الصدد ينظر ماركس إلى المجتمع على أنه نتاج الفعل المتبادل للبشر الذين هم ليسوا أحرارا في اختيار هذا الشكل الاجتماعي أو ذاك، على اعتبار أن التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية هي وحدة محددة تاريخيا لقوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج والعلاقات الاجتماعية الأخرى، وغيرها من مظاهر الحياة الاجتماعية. وتمثل هذه التشكيلة في تطورها وفي بنيتها تفاعلا متبادلا بين البنية الاقتصادية للمجتمع وبنيته الاجتماعية الطبقية. وفي هذا السياق تؤكد المادية التاريخية على تعقب التشكيلات وارتباط اختفاء تشكيلة اقتصادية اجتماعية بما يتوقف على العنف الثوري[طه عبد العليم طه، 1988، 41:39].

وعلى أية حال، تنطلق الماركسية في دراستها لمسألة التنمية من قضية مفادها أن التوسع الاقتصادي الرأسمالي عبر التجارة والاستثمار، يجلب معه حتما تحويلا

للعلاقات الاجتماعية ــ الإنتاجية قبل الرأسمالية، أي العلاقات الطبقية، وإقامة علاقات إنتاجية ــ اجتماعية رأسمالية، أي بنية طبقية رأسمالية[روبرت برينر، 1992، 430:432]. وهذا مما حذا بماركس إلى القول بأن انتشار الرأسمالية وتوسعها يؤدي إلى:

1ــ القضاء على الحياة التقليدية؛

2ــ تشجيع التصنيع؛

3ــ تحرير الفلاحين؛

4ــ كسر أغلال روتين الحياة؛

5ــ قيام علاقات إنتاج اجتماعية رأسمالية على أنقاض الأنماط القديمة...الخ.

وضمن هذا السياق تمحورت تحليلات ماركس حول الدور المزدوج للرأسمالية، فهي من جهة تقوم بتحطيم التشكيلات التقليدية والجامدة، ومن جهة أخرى تنشئ نمطا إنتاجيا عصريا وحديثا وأكثر عقلانية. ومن نافلة القول أن ماركس قد أدرك في كتاباته الأخيرة الجوانب السلبية للتوسع الرأسمالي.

ولإيضاح أهمية المادية التاريخية في فهم واقع البلدان النامية، تكفينا الإشارة إلى أن ماركس قد استخدم مفهوم نمط الإنتاج الآسيوي كأداة نظرية ومنهجية لدراسة المجتمعات غير الأوروبية وفي تشخيصه لهذا النمط أشار ماركس إلى عدد من الخصائص لعل أهمها:

1ــ غياب الطبقات البدائية والجمود؛

2ــ غياب الملكية الخاصة؛

3ــ هيمنة الدولة (القهر، الاستغلال، استغلال الفلاحين المشاعيين...الخ)؛

4ــ يتشكل هذا النمط من مجتمعات زراعية مغلقة على ذاتها وغير مترابطة؛

5ـ وحدة التنظيم الاجتماعي الأساسي هي "المشترك الفلاحي" القائم على روابط إقليمية محلية تشكل فيه العائلة أو العشيرة وحدة العمل الأساسية؛

6ـ تلعب عناصر البناء الفوقي دورا مهما ومتميزا في مجال إعادة إنتاج العلاقات الإنتاجية والاجتماعية في المجتمع...الخ.

ورغم بساطة هذا المفهوم الذي يؤدي إلى قراءة مشوهة لواقع التشكيلات الاجتماعية الطرفية، إلا أن الكثير من الباحثين استخدموه في تحليل قضايا التنمية والتخلف، وبالإضافة إلى هذا، فإن عدم طرح ماركس نظرية متكاملة عن التنمية والتخلف وكذا الأبعاد الدولية للتوسع الرأسمالي، دفع لينين إلى وضع نظرية شاملة تشرح أسباب بروز الرأسمالية الاحتكارية(الإمبريالية) وتصف القوى والقوانين الداخلية المتحكمة في تطورها [عبد الخالق عبد الله، 1986، 41]. ونظرا لتعدد الكتابات حول الإمبريالية فإننا نكتفي هنا بالإشارة إلى تلك الهيمنة السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية التي تمارسها دول التكتل الصناعي التي تؤثر أيضا على قرارات وخطط التنمية في البلدان النامية وتتسبب في تعطيل نموها الذاتي واستغلال مواردها الطبيعية.

وإذا كانت نظرية الإمبريالية تتناول قضايا التنمية والتخلف بأسلوب غير مباشر وكمترتبات للصراع بين الدول الإمبريالية، فإن تحليلها يقتصر على تقديم نظرة من الخارج وتحدد ما هي القوى الإمبريالية المستفيدة من النظام الرأسمالي الدولي [عبد الخالق عبد الله، 1986، 44]، فإن مدرسة نمط الإنتاج تركز على القوى المحلية باعتبارها هي المسؤول على إنتاج التخلف، وخاصة العلاقات الطبقية ما قبل الرأسمالية. وللتذكير فإن العناصر التحليلية التي تستخدمها هذه المدرسة تحدد في:

1ـ التخلف كنتاج للعوامل الداخلية؛

2ـ الفهم الصحيح لأساليب الإنتاج المتعايشة؛

3ـ الاستيعاب الشامل لواقع الاستغلال المحلي؛

4ـ تحليل التناقض بين قوى الإنتاج والعلاقات الاجتماعية للإنتاج.

والجدير بالذكر أن أنصار هذه المدرسة يعتقدون أن السبب التاريخي الحقيقي لتخلف البلدان النامية يكمن في البنية الطبقية الإقطاعية لهذه البلدان.

وإذا كانت هذه المدرسة تنظر إلى التشكيلات الاجتماعية الطرفية على أنها مجتمعات ما قبل رأسمالية وتقوم الإمبريالية بتعزيزها، فإنها تقر بأن إنهاء حالة التخلف هذه يتم من خلال الثورة.

وجدير بالإشارة هنا أن نظرية التبعية ورغم تركيزها على العوامل الخارجية في تفسير التخلف، إلا أنها لم تهمل الآليات الداخلية والتشويهات البنيوية لدول الأطراف، والناجمة عن الانتشار الكوني للرأسمالية. أما أنصار المدرسة الماركسية المحدثة فإنهم ينطلقون من ذلك التناقض القائم بين الإمبريالية وشعوب البلدان النامية، ويؤكدون على ضرورة فهم العالم باعتباره وحدة مكتملة، ويعيرون أهمية خاصة للخصوصية التاريخية والثقافية للبناء الاجتماعي. ولقد قادهم هذا الطرح إلى القول بأن أية دراسة لواقع التنمية والتخلف لابد وأن تنطلق من بحث الأبعاد التاريخية للتخلف وكذا بحث صور تراكم التخلف أثناء عملية التنمية ذاتها.

ولتجسيد بعض هذه الطروحات وتماشيا مع أهداف هذا الكتاب، نتعرض في الفقرة الموالية للخصوصية التاريخية على أن يخصص الفصل الموالي للتبعية باعتبارها ظاهرة ملموسة وواقعا اجتماعيا، اقتصاديا، سياسيا وتاريخيا.

ثانيا)ـ الخصوصية التاريخية

يحتل مفهوم الخصوصية التاريخية في السنوات الأخيرة أهمية نظرية وعلمية كبيرة ضمن مجال اهتمامات وكتابات الباحثين، وذلك في محاولة لبلورة رؤية متميزة لفهم طبيعة التطور في البلاد النامية. ولعل الإشكالية الكبرى التي تطرح نفسها منذ البداية هي غموض هذا المفهوم من جهة، وتعدد الرؤى النظرية التي تسترشد به من جهة أخرى. ولهذا سنحاول في هذه الفقرة تتبع جذوره التاريخية وتحديداته المختلفة وكذا الرؤى النظرية المتشعبة عنه.

1)ـ الجذور التاريخية لمفهوم الخصوصية التاريخية

يجمع المهتمون بالخصوصية التاريخية أن الجذور الأولى لهذا المفهوم ترجع إلى كتابات الرحالة الأوائل الذين قاموا بوصف عادات ونظم وطبائع الشعوب القديمة [محمود جاد، 1993، 106]، وكذلك إبراز خصوصيتها الفكرية والمعيشية. بيد أن الشواهد التاريخية والمعطيات الواقعية تؤكد دخول هذا المفهوم حلبة التداول المعرفي يعود إلى القرن التاسع حينما استفاق الأوروبيون على حقيقة مفادها أن أوروبا لا تمثل مركز الحضارة البشرية، وأن الحضارات الأخرى لها نظمها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المغايرة لتلك التي كانت سائدة في بلادهم. ورغم أن هذه القناعات قد تبلورت مع الغزو الأوروبي والتقدم العلمي، فإن الاستخدام العلمي لمفهوم الخصوصية التاريخية قد ارتبط في التراث الاجتماعي بالإطار المعرفي الماركسي بالدرجة الأولى.

ومن منظور تاريخي ــ واقعي، يمكن القول أن هناك أربعة عوامل أساسية ساعدت على إكساب هذا المفهوم خاصية المحورية في النظرية الاجتماعية. ويمكن حصر هذه العوامل في:

1ــ **العوامل التاريخية** ومنها:

1ــ1ــ كتلبات الرحالة الأوائل؛

1ــ2ــ الدراسات الاجتماعية والأنثربولوجية التي أجراها الباحثون الأوروبيون على الشعوب التي غزاها الأوروبيون؛

1ــ3ــ التقدم العلمي الذي شهدته أوروبا في القرن التاسع عشر؛

1-4- ارتبط إعادة ظهور هذا المفهوم في أوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية بالظروف التي خلفتها الحرب وكذا رغبة بعض مفكريها في إيجاد مخرج للأزمة التي باتت تواجه البلدان الأوروبية؛

1-5- ظهور المفهوم في البلاد النامية عقب حصولها على الاستقلال السياسي، وتبلور في تيار فكري يعبر عن رغبتها المتزايدة في إحياء هويتها الحضارية.

2 ــ **العوامل النظرية**: حيث أظهر الواقع الجديد والمتغير للبلاد النامية عدم كفاية أو ملاءمة التحديدات النظرية والمنهجية التي صاغتها النظريات الكبرى، الأمر الذي ساهم في ظهور وتطور مفهوم الخصوصية التاريخية.

3 ــ **العوامل التطبيقية**: إذ يلاحظ أن مفهوم الخصوصية التاريخية قد ظهر كرد فعل لاستحالة التطبيق الآلي للمقولات النظرية والمنهجية لتلك النظريات التي صيغت في بيئة اجتماعية ــ تاريخية مختلفة لدى محاولة قراءة البنية الاجتماعية للبلدان النامية.

4 ــ **العوامل الأمبريقية**: وفي هذا الصدد تؤكد الكتابات المتاحة حول الخصوصية التاريخية كمعطى ومفهوم، أن النزعة الأمبريقية ــ اللاتاريخية ــ التجزيئية قد ساهمت هي الأخرى في ظهور تيار نظري في علم الاجتماع يركز على أن مسألة الخصوصية التاريخية للمجتمع المعني ليست في معزل عن المؤثرات المحيطة التي تترك ــ لا محالة ــ تأثيرها على الطريقة التي يتشكل بها البناء الاجتماعي لهذا المجتمع.

وكل هذه العوامل مجتمعة أدت إلى ظهور الخصوصية التاريخية كاتجاه نظري ومنهجي يحاول تقديم رؤية واقعية ــ تاريخية تأخذ في اعتبارها كل المكونات البنائية في المجتمع [احمد زايد، 1981، 206:207].

2) ــ الخصوصية التاريخية: الدلالة والحدود

تعتبر ظاهرة من الظواهر القديمة المتواترة في تاريخ البشر، والمؤسسة على مبدأي: "الماهية ــ الماهوية" و "الذاتية ــ التذويت" وما ينجم عنهما من تحديد للكيانات وانفصالها، وواقع الأمر أن كتابات المؤرخين والأنثروبولوجيين قد حفلت بالعديد من التحديدات التي تؤكد على التميز والانفراد والذاتية، إلا أن التراث العلمي سجل أول محاولة علمية لتحديد مفهوم الخصوصية التاريخية في القرن التاسع عشر على يد ماركس الذي قصره على "دراسة المجتمع في مرحلة تاريخية محددة بهدف الكشف عن طبيعة تركيبة الاجتماعي والاقتصادي والموضوعي عامة في تفاعلاتها الجدلية في تلك المرحلة " [محمود جاد،1993، 108]. أي دراسة محددة لمرحلة تاريخية محددة من مراحل التكوين الاجتماعي للمجتمع المحدد في إطار ملابساته الداخلية وتفاعلاته التاريخية مع عصره. وهكذا يؤكد ماركس في تعريفه

للخصوصية التاريخية على الوظيفة الاجتماعية أو الطبيعة الاجتماعية المحددة في مرحلة زمنية محددة [Popper, K. 1981, 3:11].

ووفقا للمنهج الماركسي في التحليل، تعتبر الماركسية منهجا عاما للكشف عن الخصائص العينية في أي مجال عيني محدد، أو هي كما يقول لينين: نظرية تمدنا بالمبادئ الموجهة التي تطبق في الواقع الخاص لمجتمع ما تطبيقا مختلفا عنه في مجتمع آخر. وفي هذا السياق يشير ماركس إلى أن الأحداث التاريخية قد تتشابه إلى حد يدفع إلى الدهشة ولكنها تحدث في سياقات تاريخية مختلفة بحيث تؤدي إلى نتائج كلية. وهذا ما دفع المهتمين بهذه النظرية إلى القول بأن نظرية التشكيلة الرأسمالية التي صاغها ماركس لا يمكن تطبيقها بشكل آلي على تشكيلات رأسمالية متفاوتة في درجة تطورها، حيث أنه، وبكلمات ماركس نفسه، على أرض الواقع "يواجه المرء باستمرار مجرد نوع من التقارب، لكن هذا التقارب يكون أشد بقدر اكتمال تطور أسلوب الإنتاج الرأسمالي" [طه عبد العليم طه، 1988، 54].

وحتى بالنسبة لتشكيلات رأسمالية متماثلة في درجة تطورها، فإن خصوصية البنية الاقتصادية الاجتماعية لها يمكن إدراكها فقط عن طريق دراسة الظروف الأمبريقية الملموسة لكل مجتمع على حدة. إن هذا السياق الخاص الذي يعبر عن خصوصية محددة في فترة زمنية محددة، هو الذي دفع لينين إلى الدفاع عن مبدأ الخصوصية التاريخية الذي تقوم عليه النظرية الماركسية، حينما أشار إلى أن تحليل أية قضية اجتماعية توجب على الباحث أن يضع تلك القضية في نطاق تاريخي معين. ولقد زاد لينين هذا الطرح وضوحا عندما بين أهمية التحليل المحدد للظروف المحددة، وكذا التحقيب (من الحقبة) التاريخي في تشكيل مفهوم الخصوصية التاريخية الذي حلله "ماو تسي تونغ Mao Tse Tong " في ضوء مسألتي العمومية والخاصية. أما ألتوسير Althusser " فيؤكد بأنه لا يوجد تاريخ عام وإنما أبنية خاصة

تقوم على وجود أنماط مختلفة للإنتاج، في حين يعطي "كـــورش Korcsh " أهميـة خاصة للطابع الخاص للفترات التاريخية، أو بالأحرى لخصوصية التطور أو البنـاء الاجتماعي [أحمد زايد، 1981، 210:209].

وإذا دققنا النظر في بعض الكتابات العربية نجد أنـــها تتحـدث عـن نمـط الاستمرارية المجتمعية، الطابع التحولي الذي يميز البنـــاء الاجتمـــاعي، المجتمـع الانتقالي، الإضافات المصطنعة، التطور اللامتساوي، تعدديـــة البنـاء الاجتمـــاعي وتناقض مكوناته الأساسية...الخ [محمد الجوهري، 1979، 243].

وهكذا وضمن هذا المنظور يرى الكثير من الباحثين المهتمين بتميز الأنظمـــة الاجتماعية والاقتصادية والسياســـية والثقافيـــة فـــي البلـدان الناميـــة، أن مفـــهوم الخصوصية التاريخية ينطلق من مبدأ أن هناك خصائص مميزة تجعل أبنيـــة هـذه البلدان مختلفة عن أبنية المجتمعات المتقدمة، وذلك لاختـــلاف ظـروف التطـور الاجتماعي هنا وهناك. ورغم تميز أبنية البلدان النامية، إلا أنها هي الأخرى تختلـف عن بعضها البعض الآخر من ناحيتين: ترتبط أولاهما، بالتنويعات التاريخية القائمـة بين فترات تاريخية مختلفة داخل المجتمع الواحـد؛ أمـا ثانيتـهما، فتـدور حـول التنويعات بين مناطق ثقافية لها تاريخ متميز وثقافـــة متمـيزة، مثـل المجتمعـات العربية. ولقد ارتبط هذا الاختلاف بتزايد الاهتمام بدراسة التشـــكيلات الاقتصاديـة الاجتماعية الطرفية من خلال منظورين، يركز الأول على عدم تشكل الرأســـمالية، ويؤكد الثاني على تشكل رأسمالية غير مكتملة ــ محيطية ــ تابعة وعميلـة. وفـي نفس الوقت، يقر هؤلاء المهتمون بالتشكيلات التبعوية [أحمد صـــادق ســعد، 1981، 362:360]، اتصاف أبنيتها الاجتماعية ببعض الخصائص لعل من أهمها:

1. التطور الداخلي لم يتم بشكل طبيعي وتلقائي. ولقد وصف هـذا التطـور بأوصاف متعددة مثل الإضافات المصطنعة (إضافة نظم دون القضاء علـى النظـم القائمة بالفعل) التطور غير المتساوق، أي:

- تداخل عناصر مع عناصر أخرى؛
- تجاور عناصر مع عناصر أخرى؛
- تفوق عناصر على عناصر أخرى؛
- تناقض عناصر مع عناصر أخرى.

2.تعددية البناء الاجتماعي من حيث تجاور وتناقض مكوناته الأساسية، مثـل الأشكال المتعددة للإنتاج، الطبقات والشرائح الاجتماعية المتعددة، وجـود أشـكال متعددة للقيم (من حيث تداخل بعضها مع البعض الأخر وتناقض بعضها مع البعـض الآخر، وسيطرة بعضها على البعض الآخر)، تعدد الإيديولوجيات وعدم وضوحـها وتحددها [عبد الله العروي، 1983، 15:10] وتضخمها في بعض الأحيان.

3. عدم استقرار البناء الاجتماعي والسياسي وميل أجهزة الدولة إلـى التضخم فيما يتعلق بالتعديلات الدستورية المستمرة، الانتخابات المتعـددة، إصـدار مجموعات مستمرة ومتناقضة من القوانين إلى جانب الاهتمام بالنظام ورموزه أكـثر من الاهتمام بإنجازه وفاعليته...الخ.

4. النزعة العسكرية ــ السلطوية ــ القمعية.

5. انطواء البناء الاجتماعي على مظـاهر الانشـقاق وتعـدد الفئـات والخلافات.

وهكذا يبدو جليا أن دلالة الخصوصية التاريخية تكمن في فهم هذه المكونـات الأساسية والفرعية وترابطاتها في فترة زمنية معينـة وتفاعلاتـها مـع الظـروف المحيطة.

3)ـ الخصوصية التاريخية كأداة للتنظير للواقع الاجتماعي

أصبحت الخصوصية التاريخية في السنوات الأخيرة مثار اهتمام الدارسين، نظرا لتحولها لدى بعض الباحثين إلى نهج وطريق للتنظير للواقع الاجتماعي، ويأتي في مقدمة هؤلاء الباحثين "رايت ميلز C. R. Mills " الذي استطاع أن يبلور اتجاها نظريا ومنهجيا يقوم على مبدأ الخصوصية التاريخية. ويستند هذا الاتجاه إلى ثلاثة قضايا أساسية، هي:

أولا: الخصوصية التاريخية هي قاعدة للبحث الاجتماعي والتصور، لأنها توجه الباحث إلى صياغة القوانين والاتجاهات العامة التي يكتشفها في مرحلة محددة دون أن يعمم خارج هذه الفترة.

ثانيا: تعتبر الخصوصية التاريخية أداة منهجية لنقد المفاهيم، على اعتبار ان التصورات النظرية ليست أزلية وإنما نسبية ترتبط بالفترة التي تفسرها.

ثالثا: يمكن النظر إلى الخصوصية التاريخية على أنها تشكل نسقا نظريا يتيح لنا فهم طبيعة المجتمع والتاريخ. وهنا يركز ميلز على الفكرة المحورية التي أثارها لينين والمتعلقة بالتحقيب التاريخي، أي تقسيم المجتمع إلى فترات تاريخية لكل منها شكلها البنائي المتميز، بالإضافة إلى اعتبار الخصوصية التاريخية كاتجاه نظري [طه عبد العليم طه، 1988، 57:55] يقدم لنا تفسيرا عاما لواقع اجتماعي محدد. ولقد تبلور هذا الاتجاه في البلدان النامية في اتجاهين أساسيين، ينطلق الأول من الإطار المنهجي الماركسي ويقوم على القضايا التالية:

1ـ تحديد نوعية الأساليب الإنتاجية السائدة.

2ـ صياغة ونحت المفهومات والمصطلحات التي تلائم واقعا اجتماعيا معينا.

3ـ تحقيب التطور الاقتصادي والاجتماعي [Kax, G.1975, 2:7].

أما أنصار الاتجاه الثاني والموسوم التيار التوفيقي، فينطلقون في دراساتهم لأوضاع البلدان النامية من خصوصية هذه الأوضاع التي يتخذونها كمحك لصياغة رؤاهم. ورغم تعدد إسهامات أنصار هذا الاتجاه، إلا أنه يمكن التمييز بين اتجاهين نظريين فرعيين: ينهض الأول على أساس التوفيق بين النظريتين الوظيفية والماركسية، أما الثاني فيقوم رواده بالتوفيق بين أكثر من نظريتين من نظريات علم الاجتماع. ولعل المحاولة التي قدمها أحمد زايد تعتبر من بين المحاولات الرائدة في هذا المجال، وتتضمن هذه المحاولة الطروحات التالية:

1ـ عدم الالتزام المسبق بأية مقولات نظرية.

2ـ اتخاذ الواقع لانتقاء المفاهيم التي تتلاءم معه.

3ـ هذا الانتقاء يكون من أكثر من نظرية.

4ـ الجديد في هذا الانتقاء هو:

ا)ـ وضع المفهوم في صياغة جديدة، أو

ب)ـ الاحتفاظ بنفس صياغة المفهوم، لكن ينبغي عدم الالتزام بسياقه داخل النظرية التي ينتمي إليها.

5ـ الالتزام برؤية عامة للمجتمع والتاريخ.

ومهما يكن من أمر الاختلاف بين الباحثين المهتمين بالخصوصية، إلا أنهم حينما يستخدمون هذا المفهوم فإنهم يسعون لتحقيق درجة من الوصف والتحليل النظري يمكن من خلالها تخطي مزالق النظريات الكبرى والنزعة الأمبريقية، وفي هذا السياق يحاولون تقديم تفسير عام لمجتمع معين، على أن هذه العمومية تشتق من خصوصيات لها تاريخها الخاص وشكلها البنائي المتميز.

وعلى أية حال تعتبر الخصوصية التاريخية اتجاها نظريا يحاول تقديم تفسير عام لواقع جزئي، على أن لا تعمم خارج حدود الزمان (الفترة التي تشملها الدراسة) والمكان (الواقع). وهذا يعني، كما سبقت الإشارة أن الخصوصية التاريخية تهتم بدراسة التنويعات التاريخية داخل مجتمع معين (التحقيب) أو بين مناطق ثقافية ذات خصائص بنائية ثقافية ترجع إلى خصوصية الخبرة التاريخية. وهذا بطبيعة الحال لا يتم إلا في ضوء رؤية واقعية ـ تاريخية تأخذ في اعتبارها كل المكونات الأساسية للبناء الاجتماعي.